



ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ

الوزيرة

الرباط، في 2 فبراير 2023

رقم 8400

إلى السيد النائب المحترم عبد النبي عيدودي
الفريق الحركي

المرجع: سؤال كتابي رقم 8400 بتاريخ 01 فبراير 2023
الموضوع: سؤال كتابي حول " حصيلة انفتاح الوزارة على التجارب والمؤشرات الدولية
في قطاع الأشخاص في وضعية إعاقة".

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، أشكركم السيد النائب المحترم على العناية الخاصة التي تولونها لهذا القطاع على إثارتكم لهذا السؤال المتعلق بحصيلة انفتاح الوزارة على التجارب والمؤشرات الدولية في قطاع الأشخاص في وضعية إعاقة، وأخبركم أن وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة في إطار عملها على بلورة وتنفيذ مختلف البرامج التي تستهدف الأشخاص في وضعية إعاقة تعمل على الاستئناس بالتجارب الدولية لاستقاء الممارسات الفضلى، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية السوسيو- إقتصادية لبلادنا.

وفي هذا الشأن، عملت الوزارة في إطار تنفيذ مشروع إرساء النظام الجديد لتقييم الإعاقة الذي سيتمكن من إصدار "البطاقة الخاصة" المنصوص عليها في المادة 23 من القانون الإطار رقم 97.13 والمتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها على إعداد دراسة مقارنة دولية لتجارب الدول التي تقوم أو قامت بإصلاح أنظمتها التقييمية للإعاقة.

كما تم تنظيم مؤتمر دولي حول آليات تقييم الإعاقة. وعرف هذا المؤتمر مشاركة خبراء وطنيين ودوليين في مجال تقييم الإعاقة وممثلي منظمات الأمم المتحدة منها منظمة الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بهدف الاستئناس بالتجارب الدولية لتبادل أفضل الممارسات وكذا لتدبير المخاطر المحتملة بشكل فعال.

وبخصوص إعداد المؤشرات، يشرفني إخباركم أن الوزارة قامت بإعداد مؤشرات وطنية لتتبع وتنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتهدف هذه المؤشرات إلى تقديم صورة عامة عن مدى التقدم فيما يتعلق باحترام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا.

وتتوخى الوزارة من خلال إعداد هذه المؤشرات إلى المساهمة في إعطاء بعد علمي وعملي لتتبع تدخلات الفاعلين في مختلف المجالات كالولوجيات والتعليم والصحة والعمل والمشاركة في الحياة السياسية والعامة والتأهيل وإعادة التأهيل. كما ستمكن هذه المؤشرات من تتبع أهداف التنمية المستدامة 2030 خاصة بعد إدراج بعد الإعاقة بشكل مباشر في 5 أهداف: 4 و8 و10 و11 و17.

من جهة أخرى، فقد تم اعتماد أحدث الطرق التكوينية والأساليب التربوية والتأهيلية، والمقاربات المعتمدة في تحليل السلوك التطبيقي ABA، المشهود بفعاليتها دوليا في مجال إعاقة التوحد، لتكوين وتأهيل مهني التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة طيف التوحد، في إطار برنامج رقيق والذي مكن من تكوين 180 خبيرا في المجال، والذي تم توسيعه ليصبح برنامج رقيق +، حيث ستستثمر فيه التكنولوجيات الحديثة في التكوين، وسيستفيد منه 18.000 شخصا يشملون المهنيين والأسر. ولقد اعتمد هذا التكوين على استثمار التجارب الدولية ومشاركة العديد من الخبرات الدولية في هذا المجال.

كما تم اعتماد مقاربة التدخل المبكر في البرنامج الوطني " نسمع " لزراع القوقعة الإلكترونية للأطفال البالغين أقل من 5 سنوات، والذي تم تعميمه ليشمل دول غرب إفريقيا، في إطار سياسة التعاون جنوب - جنوب، التي تنتهجها المملكة.

وتفضلوا، السيد النائب المحترم، بقبول أسى عبارات التقدير والاحترام.

وزير الشؤون
والإعماج الاجتماعي والأسرة

عواصم حيار